نود أن نسمع رأيكم حول قوانيننا لمكافحة غسل الأموال.

يعد غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمة

غسل الأموال هي العملية التي يستخدمها المجرمون لـ "تبييض" الأموال التي يكسبونها من جرائم مثل الاحتيال وتجارة المخدرات الممنوعة والتهريب.

ومن خلال جعل هذه الأموال تبدو وكأنها تأتي من مصادر شرعية، يتمكن المجرمون من تغطية مساراتهم وتجنب التحريات عنهم. المنظمات الإجرامية وكذلك الأشخاص الذين يمولون الإرهاب يستهدفون الشركات والدول التي يعتقدون أن أنظمتها وضوابطها ضعيفة بحيث يمكنهم استغلالها.

تعد كل مرة يشتري فيها شخصٌ ما منزلاً أو سيارة، أو ينقل الأموال إلى بنوك مختلفة، أو يرسلها إلى وطنه الأصلي، فرصةً لغسل الأموال غير المشروعة.

لدينا منذ ثماني سنوات قوانين مكافحة غسل الأموال، لمكافحة هذه الجرائم التي يمكن أن تلحق أضراراً جسيمة بنظامنا المالي.

هل قوانيننا لمكافحة غسل الأموال هي الأفضل من نوعها؟

في شهر يوليو، طلبت الحكومة من وزارة العدل مراجعة قوانين مكافحة غسل الأموال. وتتيح لنا هذه المراجعة أن نسأل أنفسنا: هل قوانينا الحالية هي على أتم وجه؟

إن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) لعام 2009 من شأنه أن يحافظ على نيوزيلندا آمنة من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من خلال جعل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أمراً أكثر صعوبةً على المجرمين، فإننا أيضاً نجعل الجرائم ذات الدوافع الربحية، مثل بيع المخدرات أو الاحتيال على الناس، أقل جاذبية.

غسل الأموال يؤثر علينا جميعاً. ويحدث كل يوم في جميع أنحاء بلادنا. وتشير التقديرات أن أكثر من مليار دولار سنوياً يأتي من عائدات تجارة المخدرات والاحتيال، ويمكن غسله من خلال الشركات النيوزيلندية.

وفي الحقيقة تكون التكلفة والتأثير أضعاف هذا الرقم عندما تفكر في الجرائم التي تولد أموالاً "قذرة" والضرر الذي تلحقه بالمجتمعات. يستخدم ممولو الإرهاب أيضاً هذه الأساليب لإرسال أموال تنفق في أسباب العنف ولإخفاء من يقدم هذه الأموال ويستلمها.

هل يسبب لكم القانون أية مشاكل؟ الرجاء اخبارنا.

في الوقت الذي تكون فيه قوانين مكافحة غسل الأموال مهمة للغاية، فإننا نعلم أنها يمكن أن تجعل الأمور أكثر صعوبة أو تتسبب بإحباط للبعض. نود أن نسمع عن تجربة الأشخاص في التعامل مع قوانين مكافحة غسل الأموال، مثل شراء أو بيع منزل أو التعامل مع مصرفهم.

هل أصبح من الصعب عليك فتح حسابات بنكية أو الاحتفاظ بها، أو أصبح من الصعب أو أكثر تكلفة إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء في الخارج؟ قد يحدث هذا إذا لم يكن هناك وسيلة سهلة للوصول إلى المستندات التي تثبت هويتك أو مكان إقامتك.

هل لدينا التوازن الصحيح فيما يتعلق بحماية خصوصية الأشخاص؟ تحتاج الشركات إلى جمع قدر كبير من المعلومات الشخصية من عملائها، ونود التأكد من أن القانون يحمي خصوصية الأشخاص.

يرجى إخبارنا عن رأيكم في قوانيننا بشأن مكافحة غسل الأموال، اذهب إلى:

www.justice.govt.nz/amlcft-review

نحتاج أن نسمع منكم قبل تاريخ **3 ديسمبر 2021**.

وشكراً.

الأسئلة الشائعة حول: مراجعة الحكومة لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)

ما هو غسل الأموال؟

غسل الأموال هي العملية التي يستخدمها المجرمون لـ "تبييض" الأموال التي يكسبونها من جرائم مثل الاحتيال وتجارة المخدرات الممنوعة.

وهذا من خلال جعل هذه الأموال تبدو وكأنها تأتي من مصادر شرعية، ليتمكنوا من تغطية مساراتهم وتجنب التحريات عنهم. المنظمات الإجرامية وكذلك الأشخاص الذين يمولون الإرهاب يستهدفون الشركات والدول التي يعتقدون أن أنظمتها وضوابطها ضعيفة بحيث يمكنهم استغلالها.

تعد كل مرة يشتري فيها شخص ما منزلاً أو سيارة، أو ينقل الأموال إلى بنوك مختلفة، أو يرسلها إلى وطنه الأصلي، أو يعطيها لأحد الأقرباء فرصةً لغسل الأموال غير المشروعة.

ما هو تمويل الإرهاب؟

يدعم عدد قليل من الأشخاص الإرهاب من خلال توفير الأموال أو الموارد للإرهابيين. يمكن أن يشمل ذلك الأشخاص الذين يريدون ارتكاب هجوم إرهابي أو دعم منظمة إرهابية وتخصيص أموال لهذا الغرض.

يعد تمويل الإرهاب جريمة، وغالباً ما يستخدم ممولو الإرهاب أموالاً من مصادر مختلفة منها الأموال المكتسبة من مصادر مشروعة (مثل الأجور أو التبرعات) وكذلك من الأموال غير المشروعة. ونتيجة لذلك، سيستخدم ممولو الإرهاب تقنيات مماثلة لغاسلي الأموال لتغطية مساراتهم وتجنب عمليات التحري عنهم. في حين أن احتمال تمويل الإرهاب هو أقل في نيوزيلندا من غيرها، إلا أن العواقب المحتملة يمكن أن تكون وخيمة. ويمكن أن يتم استغلال النيوزيلنديين عن غير قصدهم من قبل الإرهابيين.

ما هو قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)؟

إن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) لعام 2009 من شأنه أن يحافظ على نيوزيلندا آمنة من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من خلال جعل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أمراً أكثر صعوبةً على المجرمين، فإننا أيضاً نجعل الجرائم ذات الدوافع الربحية، مثل بيع المخدرات أو الاحتيال على الناس، أقل جاذبية ونحمي نيوزيلندا من الإرهاب.

هل هذا مهم؟

غسل الأموال يؤثر علينا جميعاً. ويحدث كل يوم في جميع أنحاء بلادنا. وتشير التقديرات أن أكثر من مليار دولار سنوياً يأتي من عائدات تجارة المخدرات والاحتيال، ويمكن غسله من خلال الشركات النيوزيلندية.

وفي الحقيقة تكون التكلفة والتأثير أضعاف هذا الرقم عندما تفكر في الجرائم التي تولد أموالاً "قذرة" والضرر الذي تلحقه بالمجتمعات. يستخدم ممولو الإرهاب أيضاً هذه الأساليب لإرسال أموال تنفق في أسباب العنف ولإخفاء من يقدم هذه الأموال ويستلمها.

لماذا تراجع الحكومة القانون؟

لدينا منذ ثماني سنوات قوانين مكافحة غسل الأموال، لمكافحة جرائم يمكن أن تدمر نظامنا المالي.

شرع معالي وزير العدل، السيد كريس فافوي، البدء بمراجعة قانون AML/CFT في 1 يوليو 2021. تقدم هذه المراجعة فرصة لإلقاء نظرة على السنوات الثماني الماضية ونسأل أنفسنا:

- هل هذه القوانين على أتمِّ وجه أم تحتاج إلى تحسين؟
- هل يحقق النظام أغراضه بشكل فعال وبأفضل الطرق من حيث التكلفة؟
- ما الذي يمكننا أن نقوم به بشكل أفضل؟
- ما الذي يمكننا أن نتخلى عن القيام به؟

تقود وزارة العدل هذه المراجعة. وبدعم من الوكالات الحكومية الأخرى التي تشارك المسؤولية في قوانين مكافحة غسل الأموال والإرهاب AML/CFT، وهي:

- وزارة الشؤون الداخلية
- هيئة الأسواق المالية،
- دائرة الجمارك النيوزيلندية،
- الشرطة النيوزيلندية، و
- بنك الاحتياطي النيوزيلندي.

MINISTRY OF JUSTICE
Tāhū o te Ture

كيف يمكن أن أتأثر بعمليات مكافحة غسل الأموال ووقف تمويل الإرهاب؟

جميع النيوزيلنديين معرضين لتأثيرها. يمكن أن يحدث غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدة طرق. يمكن أن تنطوي كل عملية شراء لمنزل أو سيارة أو قارب على غسل أموال؛ كذلك الحال بأي معاملة مصرفية محلية أو دولية. يتأثر بها أصحاب المهن والمنظمات أيضاً. لذلك، إذا كنت تعمل في بنك أو كازينو، أو كنت محامياً أو وكيل عقارات أو محاسباً أو بائع سيارات، فسوف تتأثر.

لماذا يجب علي الاهتمام؟

نحن نفخر كنيوزيلنديين بأننا نعيش في واحد من أقل البلدان فساداً في العالم. ونريد أن نجعل نيوزيلندا من أصعب الأماكن لعمل الجماعات الإجرامية المنظمة، ولا نريد أن يدمر المجرمون نظامنا المالي واقتصادنا أو يشوهوا منسمعتنا حول العالم مع البلدان التي نتاجر معها.

يغذي غسل الأموال الاقتصاد الإجرامي. إنه النظام المالي لسوق المخدرات الممنوعة الذي يؤدي إلى مزيد من الجرائم.

نريد دولة آمنة من الإرهابيين. نحن جميعاً معاً في هذا الأمر لمحاربة غاسلي الأموال والإرهابيين.

ماذا عليك أن تعرف؟

نود أن نتأكد من أن ما يحاول القانون فعله لا يزال وثيق الصلة بنيوزيلندا ونطرح أسئلة حول غرض وأهداف القانون.

يتكون حالياً القانون من ثلاثة أهداف:

- إبعاد الغير عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب واكتشاف هذه العمليات عند حصولها،
- الوفاء بالتزاماتنا الدولية، و
- التأكد من ثقة الشعب بأن أعمالنا تجري بشكل قانوني.

بينما يهدف القانون إلى الحفاظ على نيوزيلندا آمنة، إلا أنه قد يجعل في بعض الأحيان من الصعب على الأشخاص ممارسة حياتهم اليومية. على سبيل المثال، نعلم أن القانون قد صَعّب على بعض الأشخاص أمر فتح حسابات مصرفية. يمكن أن يجعل هذا من الصعب على الناس المشاركة في المجتمع ويمكن أيضاً أن يجعل من الصعب عليهم إرسال الأموال إلى الخارج لأسباب وجيهة.

نريد أن نفهم كيف يمكن للقانون أن يتسبب في تحديات للأفراد والشركات. ونريد معرفة فيما إذا كان القانون قد صَعّب على النيوزيلنديين أمر فتح حسابات مصرفية أو الاحتفاظ بها، أو أصبح من الصعب أو أكثر تكلفة عليهم إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء في الخارج. نريد أيضاً معرفة ما إذا كان الأشخاص قد واجهوا أي تحديات أو إحباطات لعدم استطاعتهم من الوصول بسهولة إلى المستندات التي تثبت هويتهم أو المكان الذي يعيشون فيه.

كم من الوقت ستستغرق هذه المراجعة؟

ستنتهي المراجعة بحلول 30 يونيو 2022، مع تقديم الوزارة تقريراً إلى وزير العدل حول كيفية أداء القانون وما إذا كان يجب تغيير أي شيء فيه. ومن هناك، سيتم نشر التقرير على الملأ.

من نواحٍ عديدة، نرى المراجعة كبداية لعملية إصلاح محتملة، وبداية لحوار حول كيفية القيام بعملنا بشكل أفضل. في حين أننا قد نوصي بتغيير للأمور، فمن المحتمل أن يستغرق ذلك ما لا يقل عن سنتين إلى ثلاث سنوات لإحداث أي تغييرات تشريعية. قد نتمكن من إجراء بعض التغييرات في مرحلة مبكرة باستخدام اللوائح أو "التشريعات الثانوية".

كيف ومتى يمكنني المشاركة؟

تم إصدار وثيقة استشارة عامة مطولة تحتوي على جميع القضايا والمجالات المحتملة للتغيير التي حددتها الوزارة. كما ونشرنا أيضاً وثيقة تلخص النقاط الرئيسية التي نتعامل معها. يمكن تحميل هذه الوثائق من موقع الوزارة هنا: https://www.justice.govt.nz/justice-sector-policy/key-initiatives/aml-cft/

يمكنكم مشاركة آرائكم عن طريق ملء نموذج عبر الإنترنت أو إرسال رسالة إلكترونية أو رسالة بريدية إلى فريق المراجعة. يمكنك الإجابة عن أي عدد من الأسئلة تشاء سواء قلّت أو كثرت.

بمجرد إغلاق عمليات التقديم، سنجري مزيداً من المشاركات مع القطاع الخاص والجاليات من فبراير 2022 إلى ابريل 2022 للمساعدة في تشكيل التوصيات.

ما هو الوقت المتاح لي لتقديم آرائي ومقترحاتي؟

نحتاج أن نسمع منكم بحلول **3 ديسمبر 2021**.

لدي سؤال مع من يمكنني أن أتحدث؟

راسلنا على: aml@justice.govt.nz

KEEP OUR MONEY CLEAN
kia mā ā tātau moni